الأنباء
الجمعة 10 مايو 2013

بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية وسط حضور حاشد

«خدمات القطاع النفطي» تعلن إضراباً شاملاً 19 الجاري

أعلن رئيس نقابة العاملين في شركة خدمات القطاع النفطي سعد الخنين إضرابا شاملا في جميع الشركات النفطية المعار اليها موظفو شركة خدمات القطاع النفطي وذلك يوم الاحد 19 مايو الجاري، بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت مساء امس بمقر اتحاد عمال البترول والبتروكيماويات بالاحمدي والتي شهدت حضورا حاشدا وغير مسبوق من موظفي الشركة.

وأكد الخنين ان الاضراب كان الخيار الوحيد بعد ان استنفدت النقابة كل الطرق والوسائل السلمية والقانونية لإقرار مطالبهم المشروعة، الا انهم اصطدموا بسياسة الابواب المغلقة التي تنتهجها الشركة.

وقال ان النقابات ذات صفة اعتبارية مستقلة حسب القانون (38/64) والقانون الجديد رقم 6/ 2010 مادة (98) وبذلك هي تملك الإرادة والحرية في اتخاذ القرارات وفقا للدستور والقانون والاتفاقات الدولية، لافتا الى ان الدستور في المادة (36) كفل حق التعبير بالكلمة أو الرأي.

وأضاف الخنين ان الاتفاقيات الدولية أعطتنا مساحة اكبر من الحرية والصلاحيات الواسعة دون ضغوط أو تقويض او تدخل السلطة أو أرباب العمل والتي من شأنها ان تحد من نشاطها والذي يصب في مصلحة العمل، بل ذهبت الى أبعد من ذلك في الاتفاقيات (98/87) واتفاقية عام 2007 بشأن المفاوضات الجماعية والتي نفخر بها كأول دولة عربية وقعتها الكويت مكرسة بذلك نهجها الديموقراطي الذي جبل عليه أبناؤها، مشيرا الى ان هذه الاتفاقية أصبحت جزءا من قوانين البلد بعد المصادقة عليها وملزمة لكل الجهات والمؤسسات الحكومية.

وأكد ان المادة 11 من اتفاقية 98 على حق العامل بالاعتصام والإضراب متى كان ذلك يحقق المحافظة على حقوقه ومكتسباته وقال ان المادة 132 من قانون العمل 6/2010 أعطت حق الانقطاع عن العمل في حال فشل المفاوضات المباشرة مع ارباب العمل.

من جانبه، قال عضو مجلس ادارة النقابة خالد العنزي: يجب ان يكون لنا اليوم موقف بعد ان ضربت الاضراب، فالحقوق تنتزع ولا تعطى، فقد وصلنا لأصحاب القرار اكثر من مرة، وقدمنا اكثر من كتاب واجلنا الاعتصام اكثر من مرة لإبداء حسن النوايا، ونحن نعلنها مدوية «لن نتراجع وسنقف صفا واحدا حتى نسترد كل حقوقنا المسلوبة».

بدوره، أشعل عضو مجلس ادارة النقابة محمد الهاجري القاعة التي احتشدت بالحضور من موظفي الشركة بالتصفيق الحار بإعلان 19 مايو الجاري موعدا لتنفيذ الإضراب الشامل في جميع الشركات النفطية المعار اليها موظفو شركة خدمات القطاع النفطي، مشددا على انه سيتم مخاطبة الشركة والادارة العامة للاطفاء ومديرية الأمن لتوفير إطفائيين ورجال امن خلال فترة إضراب موظفي شركة الخدمات النفطية والذي سيشل جميع المرافق النفطية في البلاد، مؤكدا ان ادارة الشركة تتحمل مسؤولية ما وصلت اليه الامور.

واكد الهاجري في رده على اسئلة زملائه في الشركة عن آلية الإضراب وخاصة في المطافئ والأمن ان القانون الكويتي لم يحدد آلية للاضراب، لافتا الى ان القانون الكويتي رقم 6 لسنة 2010 اكد انه لا يجوز الإضراب في ظل المفاوضات المباشرة، مشيرا الى انه لا توجد أي مفاوضات مباشرة بعد ان أغلقت إدارة الشركة ابوابها امام ممثلي العمال».

وأوضح انه لا يوجد نص صريح وواضح في الكويت عن عدم اضراب الاطفائيين وهذا النص موجود فقط في القانون الفرنسي، واضاف «اما في القانون الكويتي فلا يوجد غير وصف العمال».

واعتبر الهاجري ان لجوء ادارة الشركة الى الشؤون يثبت ان الشركة ليست بها كفاءات ادارية ولا تتمتع بخبرة التفاوض مع عمال وموظفي الشركة، فاللجوء للشؤون لا يأتي الا بعد وجود مفاوضات مباشرة تبعا لنصوص قانون العمل الاهلي.

وأعلن الخنين في ختام اللقاء ان الاضراب سيتم تنفيذه في الساعة الـ 7 صباح 19 الجاري بمقر صالة اتحاد عمال البترول وسيتم تحضير جميع من يحضر الاضراب في دفاتر رسمية.

● أسامة أبوالسعود

المتحدثون خلال الجمعية العمومية

حضور كبير أثناء انعقاد الجمعية العمومية (قاسم باشا)

الخنين: طرقنا كل أبواب الحوار ولم نجد سوى الأبواب المغلقة من إدارة الشركة

الهاجري: سنخاطب الإدارة العامة للإطفاء ووزارة الداخلية لتوفير موظفي إطفاء وأمن خلال الإضراب

أهم مطالب العاملين

1ـ إعادة تشكيل لجنة المفاوضات على ان تتكون من مدراء الدوائر. 2ـ إعادة تشكيل لجنة التظلمات على ألا يحق لممثل الدائرة المعنية للمتظلم ان يصوت على قرار اللجنة. 3ـ التقاييم السنوية. أ ـ وقف الظلم الذي تمارسه الدوائر بتخفيض تقييم العاملين وان يتم اعتماد تقييم المسؤولين المباشرين لمن تم تخفيض تقييمه. ب ـ أن يتم تقييم الموظف على حسب ادائه السنوي دون اي اعتبارات مادية او غيرها. ج ـ مساواة العاملين بالمكتب الرئيسي بزملائهم بالمواقع الخارجية، وذلك باطلاعهم على تقاييمهم السنوية. 4ـ عدم مخالفة صريح نص المادة 2 من الفصل الثاني من لائحة العاملين بالشركة بشأن شغل الوظائف الشاغرة بإعطاء الاولوية للعاملين الحاليين. 5ـ الالتزام بصرف مقابل ساعات العمل الاضافي بالكامل شهريا. 6ـ المطالبه بترقية دفعات جديدة من الموجهين بدائرة الامن بجميع اقسامها. 7ـ تعديل الوصف الوظيفي لموظفي الاطفاء ليتطابق مع نظرائهم في الشركات الاخرى. 8ـ إعادة تقييم وظائف الأمن مثال ترقية الامن الحالي من درجة 11 الى درجة 12. 9ـ الاسراع في إنجاز دورة ضباط الاطفاء وزيادة الاعداد. 10ـ تصنيف وظائف الأمن والإطفاء ضمن الاعمال الشاقة. 11ـ خلق شواغر اضافية في جميع دوائر الشركة لتفادي الجمود الوظيفي.12ـ ترقية دفعة جديدة من رجل اطفاء أول الى مشغل اطفاء.

ادارة الشركة بجميع مطالبنا عرض الحائط واستصغرت موظفي الشركة، ولن نرضى من أي شخص مهما كان ان تغلق الابواب في وجوهنا، فنحن لدينا مطالب واضحة وصريحة ولا نقبل ابدا ان نكون في موقف الضعيف».

وأضاف: لا بديل عن

90 ديناراً شهرياً بدل مواصلات لمفتشي العمل

أصدر وكيل وزارة الشؤون عبد المحسن المطيري قرارا إداريا يمنح بموجبه مفتشي قطاع العمل من المواطنين البالغ عددهم 22 موظفا ويستخدمون أثناء تأديتهم مهامهم الوظيفية وسائل النقل الخاصة الشخصية مبلغ 90 دينارا شهريا بأثر رجعي من أول أبريل الماضي.

● بشرى شعبان

طالب بإنشاء محطتي وقود في العبدلي والوفرة

الصبيح: 10 دنانير ديزل لا تكفي المزارع

استغرب رئيس اتحاد المزارعين براك الصبيح ما تقوم به شركات الوقود من إلزام المزارعين بشراء ديزل بقيمة 10دنانير وهذا لا يكفي الا لثلاث ساعات فقط لتشغيل الجنريتر لتغذية المزرعة بالكهرباء، متسائلا: ماذا يفعل المزارع بقية اليوم؟ وناشد الصبيح في تصريح شركة البترول الوطنية (KMPC) وضع حد لهذا التجاهل تجاه المزارعين، مؤكدا انه يجب فتح السقف وعدم الزامه بالتعبئة بعشرة دنانير فقط علما أن شركة البترول أفادت في أكثر من مناسبة بأنها تزود الشركات الخاصة بكل ما تحتاجه من الوقود اضافة الى اننا دخلنا في فصل الصيف والكهرباء معرضة للانقطاع في أي وقت في مزارع الوفرة والعبدلي مما يجعل المزارع جاهزا بتشغيل الجنريتر حتى لا تتلف الزراعة وخاصة في البيوت المحمية التي يتم تشغيل المبردات عليها طيلة الاربعة وعشرين ساعة. وقال ان اتحاد المزارعين على أتم الاستعداد للتعاون مع أي جهة بالبلاد سواء كانت حكومية أو أهلية لتذليل كل الصعوبات التي تواجه المزارعين وطالب الصبيح الشركات الخاصة بمحطات الوقود ضرورة إنشاء محطة للوقود بالقرب من جمعية العبدلي الزراعية لحاجتها الماسة في هذه المنطقة وكثرة الطلب سواء على البنزين أو الديزل اضافة الى إنشاء محطة ثانية في الوفرة لأن المحطة الحالية لا تكفي.

● بشرى شعبان

«الزراعة» توزيع 10 قسائم للاستزراع السمكي

قامت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية صباح أمس على مسرح الهيئة في مقرها بالرابية باجراء قرعة لتوزيع 10 قسائم خاصة بالاستزراع السمكي تبلغ مساحة الواحدة منها (20) ألف متر مربع في منطقة الوفرة الزراعية، ودخل القرعة 39 شركة متخصصة في الاستزراع السمكي. من جانبه قال مدير إدارة العلاقات العامة بالهيئة شاكر عوض ان هذه القسائم تأتي ضمن مشروع الأمن الغذائي للكويت، موضحا أن على الشركات التي حصلت على هذه القسائم الالتزام بالاشتراطات الفنية والقانونية التي وضعتها هيئة الزارعة. واضاف أن هناك شروطا وضعتها الهيئة من أبرزها استخدام الأحواض البلاستيكية أو ذات المواد الصناعية وليست الأحواض الترابية، مؤكدا أن الشركات التي لا تلتزم بالشروط كافة ولا تقوم بإنجاز مشاريعها على هذه القسائم في الأوقات المحددة سيتم سحب القسائم منها وتطبيق القانون عليها.

● محمد راتب

«المقومات»: ترسيخ مفهوم الحرية بضوابط الشريعة

أكدت جمعية مقومات حقوق الإنسان في بيان لها بمناسبة اليوم العالمي للصحافة على أهمية الإعلام وحرية الصحافة في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مشيرة إلى ان تراجع تصنيف الكويت في مجال حرية الإعلام لدى بعض المنظمات المختصة أمر مؤسف، مضيفة أنه في الوقت الذي ننادي فيه بإطلاق هذه الحريات، فإننا نؤكد ونشدد على ضرورة ترسيخ مفهوم الحرية المسؤولة والمنضبطة بضوابط الشريعة والدستور والقانون والأعراف المجتمعية السائدة.

وتابعت: لا يمكن في أي عالم متحضر أن تكون الحرية مطلقة فهناك أعراف اتفق عليها العقلاء يجب ألا يتم تجاوزها بحجة حرية الرأي والتعبير، لاسيما أننا بدأنا نلاحظ استخدام هذه الحرية بطريقة سلبية تهدد السلم الأهلي وتنشر التطرف، وكان آخرها المساس بمقام النبي محمد ﷺ من قبل بعض المغردين وهو ما جعل الدولة تأخذ إجراءاتها ضده ونحن نؤكد أن الخطأ مرفوض، ولكن حقه في محاكمة عادلة وتوفير الضمانات له أمر واجب فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

«العاملين بالإطفاء» تطالب بتطبيق التأمين الصحي

ناشدت إدارة نقابة العاملين بالادارة العامة للاطفاء الشيخ محمد العبدالله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء للتدخل لسرعة تطبيق التأمين الصحي على رجال الاطفاء، حيث إن النقابة طوال ثلاث سنوات طالبت بتفعيل التأمين الصحي لرجال الاطفاء، وهو جزء من حقهم، وذلك لما يتعرض له رجال الاطفاء من مخاطر كبيرة. وطالب رئيس مجلس إدارة النقابة أحمد العجمي الوزير لمساندة أبنائه رجال الاطفاء للحصول على طلبهم المستحق وهو التأمين الصحي، كما طالب العجمي بأن يشمل التأمين الصحي لرجال الاطفاء الاقارب من الدرجة الاولى تقديرا لهم ولدورهم المشرف في عملهم.

أجمعوا على اتخاذ خطوات تصعيدية وناشدوا رئيس الوزراء التدخل

تعاونيون: لن نسمح بتمرير الصوت الواحد وسنلجأ للقضاء

حذر عدد كبير من التعاونيين من خطوات تصعيدية توعدوا بها لوضع حد لما اعتبروه تعديا صارخا على الحركة التعاونية من قبل اللجنة الصحية والاجتماعية في مجلس الأمة، مؤكدين أن هذه الخطوات بدأت في الملتقى الذي جمعهم مساء أمس الأول في ديوان هاشم الرفاعي في منطقة الروضة بحضور رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبد العزيز السمحان وعدد كبير من التعاونيين يمثلون قطاعا عريضا من مختلف مكونات المجتمع. وشددوا جميعا على أنه لا عودة عن التصعيد ما لم تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بصيانة العمل التعاوني والعودة عن الصوت الواحد، واعتماد تعديلات التعاونيين على قانون التعاون الجديد، وعدم السماح لأحد بجعله مطية لأجندات خاصة، أو العودة إلى مربع التهميش واتباع سياسة القوة والضغط. وقالوا إن السكوت عن إقرار الصوت الواحد كهدف رئيسي ومبيت لتدمير العمل التعاوني، لم يعد محتملا كونه تعديا سافرا لا ينم إلا عن مؤامرات مبيتة لخصخصة هذا القطاع الحيوي والاستيلاء على أموال المساهمين، وتعزيز الفئوية والطائفية، وزيادة هيمنة الشؤون على الجمعيات التعاونية، وجعلها مرتعا للمديرين المعينين، وحرمان المساهمين من أبسط حقوقهم، وتوسيع دائرة الشقاق والخلاف بين أعضاء مجلس الإدارة.

وتساءلوا عن الآلية التي تم على أساسها إقرار الصوت الواحد، فاللجنة لا تملك أي دراسات أو دلائل عقلية اعتمدت عليه، وإلا فأين الدراسات والاستبيانات التي أجرتها والاستفتاءات التي أقامتها واللقاءات التي أجرتها مع اهل الاختصاص الذين لا يتفق 80٪ مع هذا الطرح غير العقلاني والمدمر؟ من جانبه، شدد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبد العزيز السمحان على أن الحركة التعاونية في خطر، ونحن نقولها للجميع إنما هي صولات وجولات مع أعضاء اللجنة الصحية والاجتماعية بخصوص القانون وبنوده، ولن نرجع حتى نصل إلى صيغة توافقية، مشيرا إلى أن لقاء التعاونيين في هذا الوقت العصيب حدث هام ومحوري وكبير للغاية. وأضاف أن هناك الكثير من علامات التعجب والاستفهام حول استماتة اللجنة الصحية على موضوع الصوت الواحد، مع العلم ان لدينا اتفاقا على العديد من البنود ولكن الاختلافات بينة وواضحة حول قضايا في صلب العمل التعاوني، وقد وجدنا خلال اجتماعاتنا مع جميع من تم اللقاء بهم لمناقشة القانون أن التركيز كله ينصب فقط على الصوت الواحد.

وقال السمحان: لماذا يتم اختيار الصوت الواحد ولا يتم النقاش حول زيادة العدد، وما الهدف الذي سيتحقق من خلال هذا الطرح غير العقلاني الذي يعزز الطائفية والفئوية ويجعل المجالس غير متماسكة، ما يتسبب في مشكلات لا نعلم عواقبها ويجعل أموال المساهمين في مهب الريح. وأشار السمحان إلى أن الصوت الواحد هو مسمار جحا في قانون التعاونيات والإصرار عليه لا مبرر له، وقد دعونا اللجنة والشؤون إلى الاتفاق على بند واحد إلا انهم رفضوا، ما يدل على أن هذا القانون وتعديلاته بنيت على هذا البند، والقانون برمته سيتم تعديله من أجل الوصول إلى هذه الغايات.

وأكد أن اللجنة الصحية هي التي افتعلت التصعيد من خلال اتخاذها قرارا كارثيا بكل معنى الكلمة، متسائلا لماذا لم يتم القبول بأن يتم توزيع الأصوات على عدد الأعضاء؟، فإن كانت الانتخابات تكميلية كانت الأصوات 3، وإن كانت انتخابات اصيلة تكون الأصوات 9 ،فهذا الطرح عقلاني ويلقى قبولا كبيرا من غالبية التعاونيين وهو يضمن حقوق المساهمين في اختيار من يمثلهم.

وحذر السمحان من العواقب التي سيتسبب فيها هذا القرار، مبينا أن الحركة التعاونية ستزول إذا كان الأساس غير سليم، وقد شغلنا مناصب تعاونية عدة ونحن نعلم جيدا ما هو الأفضل لهذا القطاع والأكثر تحصينا له، والذي نراه أن هذا القرار غير سليم وليس صحيا على الإطلاق.

وطالب الراغبين في تعديل القانون والإصلاح بالالتفات نحو الجوانب الإدارية والرقابية والمالية وتغليظ العقوبات، وعدم تحديد الوجهات فقط نحو الجوانب الانتخابية، التي باتت أهدافا مكشوفة أمام أعين الجميع.

وناشد رئيس الاتحاد سمو رئيس مجلس الوزراء إنقاذ الحركة التعاونية، مؤكدا أنها اليوم في خطر عظيم من استياءه الشديد من الاسلوب غير الراقي الذي تم التعامل به مع التعاونيين، مضيفا أنه مما يؤسف له أن مقرر اللجنة أخذ رأي التعاونيين واستمع إليهم، مع العلم أنه لم تتم كتابة أي شيء خلال هذا اللقاء، وبعد 12 ساعة نفاجأ بقرار مغاير وصادم ومدمر لكل ما بناه الآباء والأجداد، وقد طرحنا تعديلات على 15 مادة تخدم العمل التعاوني وترقى به، ولكن المقرر لم يتحدث إلا في بند الصوت الواحد ولم يتم التطرق إلى الأمور المالية والحسابية والرقابية.

وتساءل: لماذا لا تتم تجربة الصوت الواحد إلا في الجمعيات التعاونية؟ مشيرا إلى أننا نحن التعاونيين نرفض هذا القانون، ونؤكد أن اللجنة الصحية لم تفهم القانون ولا تهدف إلى الإصلاح، ولم تأخذ برأي التعاونيين.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية علي صباح السالم التعاونية فهد العجمي: إذا كان لدى أعضاء اللجنة الشجاعة فليطبقوا الصوت الواحد على الحركة الرياضية والأندية، معربا عن استيائه الشديد من الطريقة التي يتم التعامل بها مع التعاونيين وتهميش جميع مقترحاتهم.

ورأى أمين سر اتحاد الجمعيات التعاونية نبيل المفرح أن التعاونيين يعيشون لحظات عبثية تقوم بها مجموعة من النواب، فالعبث قد طال التشريعات، وهناك من يريد أن يطول التعاونيين من خلال تشريعات تهدف إلى تقليص هذا القانون، ونرجو أن يصل صوتنا إلى سمو الشيخ جابر المبارك.

من جهته، قال مدير جمعية الفحيحيل المعين مساعد الكوس إن القرار الذي تم اتخاذه لم يراع المصلحة العامة على الإطلاق، ولم يتم اتخاذه من خلال الاطلاع على قوانين التعاون في الدول الأخرى، حيث لم نسمع لا في ألمانيا ولا في مصر أو السعودية شيئا عن الصوت الواحد.

وأكد أن الصوت الواحد يهدف إلى هدم التعاونيات، وزيادة المشاكل في جميع الجمعيات، وهو لم يراع بأي حال من الأحوال ملاحظات أهل الاختصاص، فالقانون الذي لدينا جيد ولا يحتاج إلا إلى تعديل في بعض المواد، وأنا احذر من وقوع كارثة بسبب هذا القرار والخطأ التاريخي.

وتابع الكوس: ان القانون الجديد يحدد مدة المجلس بعامين، ونحن نقول لأعضاء اللجنة هل ترضون بأن تجلسوا في مجلس الأمة دورتين وبعد ذلك يطلب منكم الجلوس في بيوتكم؟!

وبين أنه إذا كانت هناك بعض الأخطاء في بعض الجمعيات فهي لا تعالج بمعول الهدم، وأدعو النواب إلى رفضه والاجتماع مع التعاونيين، فلدينا 56 جمعية، وهناك 4 جمعيات زراعية، ما يعني أننا امام أكثر من 64 كيانا تعاونيا.

بدوره، أبدى عضو لجنة الاسعار وعضو اللجنة المالية في الاتحاد ورئيس اللجنة المكلفة بوضع تعديلات على قانون التعاون محمد الدجيني العمل التعاوني ومحاولة جره إلى دوامة الخلافات والصراعات وعدم التفاهم.

بدوره، قال أمين الصندوق في جمعية اليرموك التعاونية فيصل الأنصاري: إن ما سمعناه من قرار اللجنة الصحية والاجتماعية امر يندى له الجبين، وخصوصا انه كشف عن مؤامرة دفينة لقتل الحركة التعاونية وتخصيص قطاع هام وحيوي له إنجازات عظيمة على الساحة المحلية.

وبين أننا لن نسكت على هذا التعدي وسنلجأ للقضاء في حال الموافقة على القرار ولن نقبل على الإطلاق بسياسة لي الذراع.

وذكر صاحب الديوانية وممثل جمعية الروضة وحولي لدى الاتحاد علي الكندري أن ملتقى التعاونيين لن يكون الاول وستكون هناك لقاءات مستمرة وخطوات تصعيدية للأخذ برأي أهل الاختصاص وعدم تهميشهم، مبينا أن ما جرى معيب بحق بعض أعضاء مجلس الأمة الذين أخذوا على عاتقهم رعاية مصالح الشعب.

وبين أمين السر في جمعية السلام والصديق التعاونية جاسم محمد أبل الكندري أن التعاونيين امضوا حياتهم كلها في العمل التعاوني وهو يعلمون الأفضل والأصلح له، فكيف يتم إقرار الصوت الواحد، ولا توجد مبررات لهذا الطرح، ولا دراسات تمت عليه ولا استفتاءات او استبيانات.

● محمد راتب

مجموعة من الحضور (محمد خلوصي)

السمحان: 90٪ من التعاونيين يرفضون الصوت الواحد والتاريخ سيحاسب نواب الأمة على السكوت